

العام إلى أعلى مستوى منذ نحو 13 شهراً وتحديداً منذ ديسمبر 2022، وذلك بعدما ارتفع أنهت بورصة الكويت جلسة تداولات أمس بارتفاع مؤشر السوق مؤشر السوق العام بنسبة 0.25% بـ 18.6 نقطة ليصل إلى 7433 نقطة. يأتي ذلك فيما أغلقت المؤشرات الفرعية على تباين، إذ ارتفع أداء مؤشر السوق الأول بنسبة 0.3% بـ 29.6 نقطة ليصل المؤشر إلى 8157 نقطة، وتراجع أداء مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.3% بـ 19.6 نقطة ليصل إلى الأول بنسبة 6054 نقطة.

وشهدت جلسة أمس ارتفاعاً في السيولة المتداولة للسوق بنسبة 5% تقريباً، إذ بلغت المحصلة 51.9 مليون دينار بآخر جلسة تداول، وكان لأفتتاح الأسهوم البنكية جاءت في طليعة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة، حيث حل بيت التمويل الكويتي «بيتك» في الصدارة بقيمة 7.8 مليون دينار، ثم برقان بـ 2.2 مليون دينار، ثلاه الخليج بـ 2.1 مليون KIB ملايين دينار، ثلاه الوطني بـ 3.8 مليون دينار، ثم الدولي بـ 2.4 مليون دينار، وتقرب القيمة الإجمالية للأسماء الخمسة المصرفة بـ 18.3 مليون دينار تشكل 35% من الإجمالي، ما يشير إلى عودة الإقبال اللافت من قبل المتعاملين على أسهم البنوك بعد اتضاح الصورة على مستوى إفصاحات النتائج المالية للعام الماضي وتوصيات التوزيعات التقنية والمنحة، إذ كشفت 8 بنوك كويتية عن نتائجها التي شهدت قفزة بنهاية 2023 مقارنة مع العام الذي سبقه بنسبة 28.5% بـ 1.44 مليار دينار مقارنة مع 1.26 ملياراً وفقاً لما نشرته «الأنباء». مؤخراً، وبنهاية جلسة أمس، بلغت كميات الأسماء المتداولة بنسبة 4% بـ 269 مليون سهم مقابل 273 مليون سهم بآخر جلسة تداول، وجاء بصدارة قائمة الأكثر تداولاً سهم منازل بـ 22.1 مليون سهم، ثلاه وثاق بـ 18.7 مليون سهم، ثم مشاريع بـ 15.3 مليون سهم. وقد السوق أمس 7 قطاعات اكتسبت مؤشراتها الوزنية باللون الأخضر، إذ ارتفع قطاع التكنولوجيا بنسبة 1.8%， ثلاه قطاع الطاقة بـ 1.6%， فيما ارتفع قطاع البنوك بنسبة 0.55%， وأسفرت تعاملات أمس عن ارتفاع القيمة السوقية لأسهم 54 شركة مقابل تراجعها في أسهم 62 شركة، ولم تتغير في أسهم 17 شركة، ولم يجر التداول على أسهم 14 شركة. وانخفضت القيمة السوقية لبورصة الكويت أمس وذلك بـ 529 مليون دينار بنسبة 1.1% من القيمة الإجمالية البالدة 43.973 مليار دينار مقارنة مع 44.502 ملياراً بنهاية جلسة الخميس الماضي. وجاء الانخفاض بالقيمة السوقية على إثر إعلان بورصة الكويت إلغاء إدراج أسهم البنك المتحد الكويتي (المتحد) اعتباراً من أمس الثلاثاء بناء على قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بعد تنفيذ اندماج «المتحد» عن طريق الضم مع بيت التمويل الكويتي (بيتك)، مع الأخذ في الاعتبار أن المحصلة النهائية للقيمة تتضمن التغيرات في القيمة الرأسمالية للسوق نتيجة التداولات أيضاً.